مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

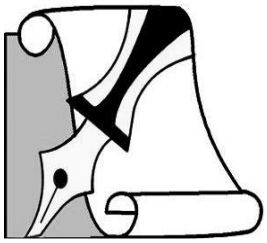

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تُطرح هذه الأيام مسألة تطبيق الإصلاحات التي جاء بها اتفاق الطائف الذي مضى عليه 33 عاماً والذي أنهى الحرب الأهلية من دون تقديم حل جذري للمعضلة اللبنانية نتيجة عدم تطبيقه وليس بسبب نقص النصوص الدستورية فيه.

على أن ليس هناك في لبنان من يريد فعلا إسقاط هذا الاتفاق كما يروج البعض، لكن التجربة أثبتت مع المنظومة الحاكمة لا سيما في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي أن سوء تطبيق الطائف وغض النظر عن إصلاحاته وصولا إلى فرض أعراف جديدة عليه لم يتضمنها، إضافة إلى الظروف الصعبة الداخلية والهيمنة الخارجية، كلها عوامل أدت إلى عدم خروج اللبنانيين بتسوية على أساس هذا الاتفاق.

يشير بعض من شارك في الاتفاق في كلامه حول المباحثات والسجالات في المدينة السعودية التي سُمي الاتفاق على إسمها، إلى أن الهم الأكبر الذي قض مضاجع السياسيين هناك كان التوصل إلى اتفاق الحد الأدنى.. والخلاص من معضلة (قائد الجيش حينها) ميشال عون وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية ربطا بالرجل.

طبعا العناوين كانت كثيرة لإنهاء محنة اللبنانيين في ذاك العام، 1989، بعد حرب ضروس منذ العام 1975، لكن الضغط النفسي مثّل حجر الأساس للتوصل إلى اتفاق كاد في أكثر من مرة يبدو بعيد المنال، حتى أن البعض فكر في العودة أدراجه إلى لبنان بعد تعقد المفاوضات التي كان مطلوبا أن تحل في أيام كارثة سنوات طويلة، لا بل أزمة النظام اللبناني منذ النشأة.

هذا ما يفسر بأن الطائف لم يقدم حلاً جذريا لمعضلة الحكم اللبنانية، بل أن السياسيين اختاروا التسوية من الداخل، أي من داخل النظام نفسه على الطريقة الإصلاحية غير الجذرية في نظام عفن زبائنيّ فاسد برعاية طبقة سياسية تتغذى منه دوما لكي يبقى الطائف من دون تنفيذ عمليّ وبهيمنة من ملوك الطوائف ضربت المؤسسات وطبعا برعايات خارجية باتت معروفة منذ زمن.

فقد كان الانهيار هائلا تدميرا واقتتالا واقتصادا بالكاد يتنفس وهجرة، لا سيما لدى المسيحيين، ولم يكن هناك الكثير من الخيارات وكان العنف بلغ مستوى لا يقدم حلاً عسكريا وسط حرب التحرير التي شنّها قائد الجيش حينذاك ميشال عون على الجيش السوري وحلفائه.

كان همّ المجتمعين في الطائف "إستعادة سيادة لبنان والخلاص من الوجود السوري العسكري. والأهم التوصل الى صيغة مبتكرة لمشاركة اسلامية فاعلة بعد أن كانت سابقا شكلية".

كان الطائف حلا جيدا ومرحليا لوقف الحرب على أن يتطور مع الوقت، ومن شأنه إراحة المسلمين ووضع حد للتقاتل والتوصل إلى حياة ديموقراطية بالحد الأدنى، على أن تتطور في شكل مضطرد مع الوقت.

كان حسن النية لدى صائغي الاتفاق يشكل ضمانتهم المعنوية، فمن يضع أي دستور لا يفكر في كيفية خرقه بل في إدارته نحو الأفضل على طريق تطوير النظام.

شكل تحدي إلغاء الطائفية السياسية لبّ الصراع منذ اندلاع الحرب الأهلية ومطلبا مكررا من دون كلل للجانب المسلم من الصراع والذي خاضه تحت عناوين متعددة غير طائفية في الظاهر، فكان الاتفاق في الطائف على تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية على أن يترأسها رئيس الجمهورية وأن تكون مؤلفة من شخصيات سياسية تمثل التوجهات القائمة تقوم بالاقتراح على السلطات الدستورية كيفية التخفيف من الطائفية من النفوس أولا، مع تشكيل مجلس شيوخ طائفي بدلا من مجلس النواب الذي سيُنتخب على أساس مدني.

وكان أهم ما خلص إليه السياسيون اليوم هو أن مقولة الرئيس الماروني القوي سقطت فعليا بعد إخفاق كل التجارب الماضية منذ الاستقلال، أقله، حتى اليوم وخاصة بعد الطائف واستتباب السلم الأهلي في عهد الجمهورية الثانية بعد اختتام الحرب الأهلية.

من ناحيته يُقر أكثر المقربين من الرئيس ميشال عون، بمرارة، بفشل عهد كان مُقدرا له قبل سنوات ست أن يشكل انطلاقة في رحلة عودة المسيحيين الى الحكم واستعادة زمنهم الجميل قبل اندلاع الحرب الأهلية.

لعلهم بذلك يعكسون مزاج عون نفسه وإن كانت الظروف وتفجر الأزمة بعد تراكمها طويلاً ناهيك عن 17 تشرين وانفجار المرفأ وغيرها، هي الأسباب المُحمَّلة من قبل العونيين لهذا الفشل.

فالرئيس القوي صاحب الشعبية الكبيرة والمتصدر مسيحياً، والذي يستند إلى تلك الشعبية في المؤسسة العسكرية ويملك تحالفات عريضة داخليا وقبولا خارجيا، وهي صفات العماد ميشال عون قبل اعتلائه سدة الرئاسة، أثبت بالدليل الملموس ان أيا من تلك الصفات غير قادرة على حمايته في السلطة ناهيك عن حكمه بسهولة.

الأهم في الأمر في الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية أنه كان حاكما مطلقا، وإن كان غير فردياً، في عهود ما قبل الطائف، تحديدا منذ الاستقلال اللبناني العام 1943، ثم تقلصت الى حد بات معه محاصرا مع احتفاظه بتواقيع مهمة لا يكتمل عمل السلطة من دونه ليصبح أحياناً كثيرة معطلا وسلبيا أكثر من كون إيجابيا في الحكم.

ما قبل الطائف كان الرئيس يتولى السلطة التنفيذية بمعاونة الوزراء الذين يعيّنهم قبل تسمية أحدهم رئيسا للحكومة كما كان له حق إقالتهم. هذه السلطة التنفيذية أصبحت بعد الطائف مناطة بمجلس الوزراء مجتمعاً حتى بات كل وزير رئيساً على وزارته، ومع دخول الأعراف الجديدة اليوم باتت قوة وزير المالية مثلا كبيرة الى درجة يصبح معها قادرا على تعطيل البلاد من دون توقيعه..

كما أنه بعد الطائف بات لزاماً على رئيس الجمهورية تسمية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب واستنادا الى استشارات نيابية مُلزمة ثم يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مراسيم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.. كما أن المقررات الوزارية التي لا تمر من دون توقيعه، فإنها أيضا باتت في حاجة الى توقيع رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصين..

الحديث يطول حول تقلص الصلاحيات الرئاسية ومنها عدم قدرة الرئيس على حل مجلس النواب كما سابقا مع موافقة مجلس الوزراء، وبات عليه اليوم الطلب من مجلس الوزراء حل مجلس النواب وفقاً لحالات محددة لم تكن متوافرة حتى قبل الطائف. وهذا ما يشير إليه كثيرون حول ان رئيس الجمهورية لم يستعمل أصلاً صلاحياته الكثيرة قبل هذا الاتفاق.

لسنا هنا في معرض تعداد ومقارنة كل تلك الصلاحيات في العهود الماضية والحالية، مثل إجبارية التوافق مع رئيس الحكومة على دعوة مجلس النواب إلى عقود استثنائية.. وغيرها.. لكنه كان الحاكم القوي نتيجة معادلة بسيطة قام عليها نشوء الكيان في العام 1920، ومؤداها قبول المسيحيين بالانفصال عن فرنسا ومن ثم الاستقلال عنها، في مقابل صلاحيات كبرى تطمئنهم.

لكن سوء استخدام تلك السلطة وتمرد المسلمين الدائم عليها نتيجة اللاعدالة في توزيع تلك السلطة ومعها الثروات، وطبعا بسبب دخول عوامل غير لبنانية استثمرها المسلمون في الحرب لتغيير موازين القوى، كانت عوامل مضافة إلى عوامل إقليمية ودولية، أدت الى تعديلات الطائف.

طبعا لا يمكن فصل التغيّرات الواقعية التي طرأت على المشهد اللبناني منذ العام 1989، حين الاتفاق على الطائف، حتى الآن، وهي متغيرات ديموغرافية واقتصادية وعسكرية واجتماعية شكل المسيحيون سمتها الأبرز ليتراجعوا عن مركز القرار بعد أن لُقب حكمهم يوما بـ"المارونية السياسية".

وداخل الأروقة المغلقة في مدينة الطائف السعودية كما في الدوائر الخارجية المعنية، هيمنت فكرة تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية بما خص العماد عون قائد الجيش حينها الذي دخل في حرب داخلية ضروس كان أركان الطائف على قناعة بأنه لن ينهيها قبل أن يصبح رئيسا. ولذلك شكلت تعرية الرئيس من الصلاحيات الأولوية وطبعا تعزيز صلاحيات المسلمين وتعديل موازين القوى دستوريا، وكان هناك حسن نية لدى المشرعين بما خص التعاطي مع ثغرات قد تظهر لاحقاً.. اتضح أنها فجوات كبرى.

نتيجة ذلك باتت مقولة الرئيس القوي اليوم فاقدة للمعنى بعد قتال الرئيس عون طويلا طائفيا بما لا يملك من قوة، ما يوفر بدوره معنى كبيراً لمقولة الرئيس الوسطي أو التوافقي. بتعبير آخر الرئيس الذي لا يملك من القوة التي تدفعه الى قتال الآخرين على الصلاحيات.

هي نتيجة مجحفة للمسيحيين ومؤلمة، فالطوائف الأخرى قادرة، وإن لم يكن دوما، على تقديم مرجعياتها في الحكم، الأمر غير المشابه عند المسيحيين. وبما أن لا تغيير للطائف الذي لم يطبق أصلا، فإن المأزق المسيحي سيتعمق خاصة في ظل الصراعات التي لا تنتهي للقيادات المارونية والتي أدت في ما أدت إليه إلى خروجهم من الحكم الفعليّ عبر الطائف نفسه.

المفارقة المسيحية هنا أن رغبة إعادة بعض الصلاحيات الى الرئاسة لا تتوافق مع اليقين بأن أي تعديل على الطائف سيكون على حساب المسيحيين قبل غيرهم نتيجة كونهم الطرف الأضعف في المعادلة وهجرتهم المتنامية.

على أن هذا الواقع يقدم دليلا جديدا على أهمية تطبيق بنود الطائف الذي اتخذ اللبنانيون 15 عاماً من الحروب والدماء حتى توصلوا إليه. وأهم تلك البنود تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية وتشكيل مجلس الشيوخ على أساس طائفي ولكن من دون سلطات فعلية، وتطبيق اللامركزية الإدارية وغيرها من الإصلاحات الضرورية..

وبذلك لا يدفع المسيحيون لوحدهم الثمن، بل يصبح الحكم لمن هو أصلح بين الطوائف على طريق الدولة المدنية المنشودة.

واليوم في هذا الوضع الدستوري الراهن ثمة أسئلة تُطرح منها كيف سيدار البلد في ظل الفراغ الحالي وحكومة تصريف أعمال للمرة الأولى في التاريخ اللبناني؟

فمع تأكيد جلسة مجلس النواب الأخيرة على مضي حكومة تصريف الأعمال قدماً بمهامها وفق الأصول الدستورية، إعتبر كثيرون أن الجلسة التي جاءت بناء على رسالة رئيس الجمهورية ميشال عون قبيل انتهاء ولايته، كانت لزوم ما لا يلزم.

الجلسة كانت مخصصة ايضا لعملية انتخاب رئيس جديد للجمهورية وهو ما لم يحصل مع تحديد رئيس المجلس نبيه بري موعدا جديدا لانتخاب الرئيس الجديد، الأمر الذي لن يحصل على الأرجح (كان من المفترض أن تعقد في العاشر من تشرين الثاني).

لكن بالعودة إلى مجريات الجلسة ورسالة رئيس الجمهورية السابق ميشال عون، يشدد خبراء دستوريون على أن جلسة مجلس النواب أكدت بأن حكومة تصريف الأعمال لا تستطيع أن تتولى صلاحيات رئيس الجمهورية بالوكالة، كون المادة 62 تُنيط صلاحيات رئيس الجمهورية بالوكالة في حال الشغور في سدة الرئاسة بمجلس الوزراء وليس بالحكومة، ومجلس الوزراء من حيث المبدأ لا ينعقد في ظل حكومة مستقيلة.

فوق ذلك أكد المجلس النيابي على ما أورده الدستور من أن أعمال حكومة تصريف الاعمال الراهنة تنحصر بتصريف الأعمال بالمعنى الضيق، من دون أن تمد يدها على صلاحيات رئيس الجمهورية. وفي الأصل فإن

رسالة رئيس الجمهورية لم تكن تبتغي منع حكومة تصريف الأعمال من تصريف الأعمال المتعلقة بصلاحياتها هي من دون صلاحيات رئيس الجمهورية بالتأكيد، كما أن مرسوم اعتبار الحكومة مستقيلة الذي أصدره رئيس الجمهورية السابق ميشال عون قبيل انتهاء ولايته، لم يكن يهدف الى منع حكومة الرئيس نجيب ميقاتي المعتبرة مستقيلة، من تصريف الاعمال لأن المادة 64 من الدستور تنيط بها أصلا تصريف الاعمال بالمعنى الضيق بما يتعلق بصلاحيتها هي فقط لغاية تأليف حكومة جديدة.

يتابع هؤلاء أنه من حيث المبدأ فإن حكومة تصريف الأعمال لا تجتمع بصيغة مجلس الوزراء إلا إستثنائيا ونادرا وفي حال الشغور في سدة الرئاسة فلا تنعقد أبدا في صيغة مجلس وزراء، وقد أكد مجلس النواب في موقفه الأخير أن على حكومة تصريف الأعمال الحاضرة الامتناع عن الانعقاد بصيغة مجلس وزراء، ولكنه استطرد بإحداث كوة بهذا الجدار بالسماح لها بالانعقاد بصيغة مجلس وزراء في حالة الضرورة القصوى مشترطا موافقة جميع مكونات الحكومة على مثل هذا الاجتماع.

ويشددون على رفضهم لانعقاد مجلس الوزراء في ظل حكومة مستقيلة وفي ظل الفراغ في سدة الرئاسة في آن واحد، لأن أي اجتماع لمجلس الوزراء في ظل حكومة تصريف الأعمال يعتبر استثنائيا ويختص بالدعوة إليه رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة عملا بالفقرة 12 من المادة 53 من الدستور، التي تعطي رئيس الجمهورية اختصاص الدعوة الى الاجتماعات الاستثنائية لمجلس الوزراء بالاتفاق مع رئيس الحكومة خلافا للاجتماعات الدورية الاسبوعية التي يعقدها المجلس عندما تكون حكومة مكتملة المواصفات الدستورية حيث يختص بتوجيه الدعوة إليها رئيس الحكومة منفردا.

إلا أنهم يلاحظون أن اشتراط مجلس النواب إجماع مكونات الحكومة من أجل عقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في ظل حكومة تصريف الأعمال الحاضرة والفراغ الرئاسي الراهن، يشكل محاولة للتعويض عن عدم وجود رئيس جمهورية صاحب الاختصاص الاصلي بالمبادرة الى الدعوة الى مجلس وزراء استثنائي، مع التأكيد على رفض أي تعويض من هذا القبيل وتشديد على وجوب امتناع مجلس الوزراء على الانعقاد في الحالة الراهنة.

أما عن هدف رسالة رئيس الجمهورية فإن الغاية الأساسية كانت قبل انتهاء ولايته تتمثل بحثّ البرلمان على اتخاذ إجراء يتعلق بمصير تكليف الرئيس نجيب ميقاتي، حتى يكون هناك مجال لاستبدال التكليف بتكليف آخر في الساعات التي كانت متبقية من الولاية وصولا الى تأليف حكومة جديدة قبل انتهاء ولاية الرئيس عون، من أجل تأليف حكومة جديدة بوجود رئيس الجمهورية السابق ضمن ولايته.

وتأجيل انعقاد الجلسة الى يوم الخميس (في 10 تشرين الثاني) بدلا من عقدها فور ورود الرسالة الى البرلمان، حال دون تحقيق الغاية الاصلية من رسالة رئيس الجمهورية.

وهنا يجب التفريق بين مصطلحي مجلس الوزراء والحكومة، فالحكومة هي المؤسسة التي لا تعمل جماعيا وتنفذ قرارات مجلس الوزراء، حيث يعمل رئيس الحكومة في رئاسة الوزراء وكل من الوزراء في وزارته، أما مجلس الوزراء فهو الهيئة المجتمعة كسلطة تنفيذية في صيغة مجلس وزراء وتتولى اتخاذ القرارات المناطة بالسلطة الإجرائية.

في كل الأحوال وفي ختام هذا الحديث عن اتفاق الطائف، ثمة أسئلة يجب طرحها: إذا لم يكن الطائف اتفاقا ملزما لإصلاح النظام، فأي اتفاق إذا سيتوصل اليه اللبنانيون؟ وهل سيحصل ذلك بهدوء أم بالحديد والنار وسط متغيرات تحفل بها المنطقة ولبنان من ضمنها؟ واذا فشل الطائف نهائيا، ألا ينبىء ذلك بتصاعد طروحات التقسيم تحت عناوين متعددة من فيدرالية أو لا مركزية مالية؟ ثم ماذا عما يحكى عن تكريس للمثالثة (لم يحصل أي طرح رسمي حولها)؟ وهل سيحصل أي تغيير دستوري في الوقت الذي يشوب الإرباك الطائفيتين المؤسستين للبنان الكبير، المارونية والسنية، كما خرج به الفرنسيون قبل نيف و100 عام؟ ثم وهذا الأهم: كيف سيواجه لبنان متغيرات قد تكون مصيرية وسط فراغ دستوري وشلل مؤسساتي وانقسام عميق يخشى معها ان يكون اي حل – تسوية على حساب لبنان الكيان والدولة؟